مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank

QDB
بنك قطر للتنمية
Qatar Development Bank

تقرير حول وضع

إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

2019

تقرير حول وضع

إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

2019

المحتويات

تمهيد **04**

وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 2019 ..... **06**

طلبات الإئتمان في عام 2019 07

معدلات قبول/رفض طلبات الإئتمان 09

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الإئتمان 10

التوزيع القطاعي لطلبات الإئتمان المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة 11

الغرض من طلب الإئتمان 12

المنتجات الإئتمانية المطلوبة 13

معدلات القروض المتعثرة 15

الملخص **16**

تمهيد

في سياق تبني تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، قام مصرف قطر المركزي –في ديسمبر من عام 2015- بإصدار التعميم (رقم أ. ر 2015/107) الخاص بالتعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة، ليصبح بمثابة التعريف الموحد داخل القطاع المصرفي في قطر. وفي ضوء ذلك، فإن كافة المعلومات والإحصاءات المصرفية المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية الصادرة عن البنوك سوف تعتمد على ذلك التعريف. وبناء عليه، أصدر المصرف المركزي لاحقا في أغسطس 2016، تعميمًا (رقم أ.ر 2016/46) إلى البنوك بموجبه تقوم البنوك بتوفير الإحصاءات المالية المتعلقة بتعاملاتها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتم إرسال تقرير بذلك إلى بنك قطر للتنمية بصورة نصف سنوية.

يأتي هذا التقرير ليقدم ملخصًا لأهم المعلومات المتعلقة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المصرفي لعام 2019. حيث يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على وضع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر من حيث حصتهم في التمويل، نسب قبول طلبات الإئتمان، الغرض من طلب التمويل، ومعدلات الديون المتعثرة.

يستند هذا التقرير إلى البيانات التي تم جمعها من البنوك العاملة في قطر التي تقدم خدمات إئتمانية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم جمع البيانات من خلال نموذج موحد تم إرساله إلى جميع البنوك ذات الصلة من خلال مصرف قطر المركزي.

تنويه

يعتمد هذا التقرير على البيانات الواردة من مختلف البنوك في قطر، وذلك استنادا إلى التعميم الصادر من مصرف قطر المركزي، وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أن البيانات الواردة بالتقرير تقع مسؤولية دقتها على البنوك والمصارف المشاركة، وعليه فإن بنك قطر للتنمية قام بتجميع تلك البيانات وتحليلها وفقا لما توفر منها، أخذًا بالإعتبار القصور الذي قد يعتري بعض البيانات أو غياب بنك أو أكثر من المشاركة في استيفاء استمارة جمع البيانات.

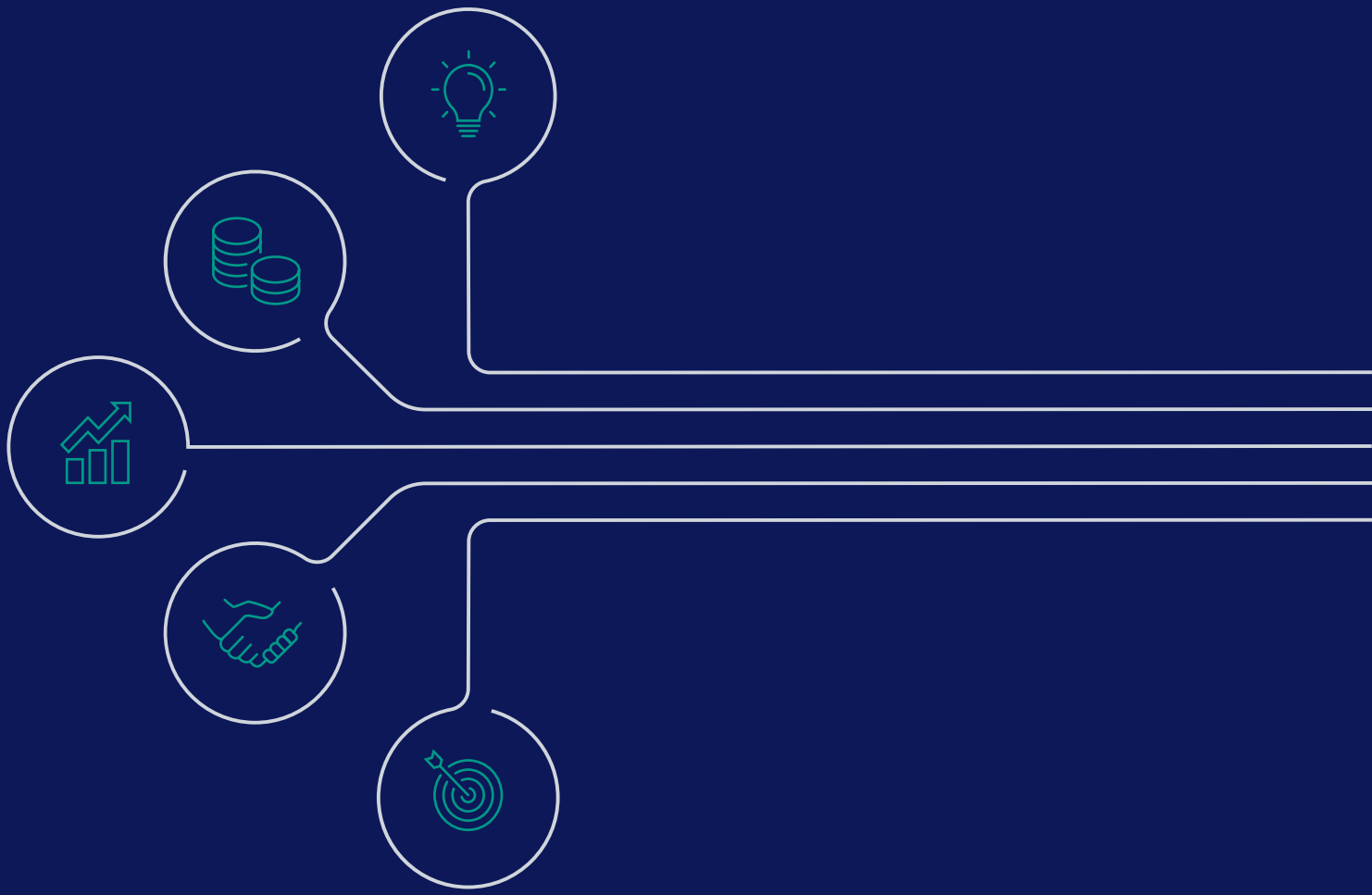

وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 2019

يُلقي هذا الملخص الضوء على النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها من بيانات البنوك حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث تمثل هذه النتائج معلومات قيّمة حول وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الإقراض المصرفي في قطر.

قبل الولوج إلى النتائج الرئيسية لهذا تقرير، فإنه من الجدير بالذكر أن نلقي الضوء على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة كعملاء للبنوك في عام 2019.

حيث يُذكر أنه خلال عام 2019، بلغ رصيد البنوك من عملائهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة ما يقرب من ثلاثة آلاف وثمانمائة شركة صغيرة ومتوسطة (الشكل رقم 1)، منخفضاً بنسبة طفيفة عن العام السابق.

وبنظرة سريعة على توزيع تلك الشركات من حيث الحجم في عام 2019 (الشكل رقم 2)، نجد أن 32% منها كانت شركات متوسطة، بينما مثّلت الشركات صغيرة الحجم الجزء الأكبر بنصيب قدره 42% من إجمالي تلك الشركات. في حين أن نسبة الشركات متناهية الصغر كانت حوالي 26%.

كذلك نلاحظ خلال عام 2019 أن نصيب الشركات المتوسطة مستمر في الزيادة على حساب النوعين الأخرين، حيث زادت من 19% فقط في 2016 إلى 32% في 2019.

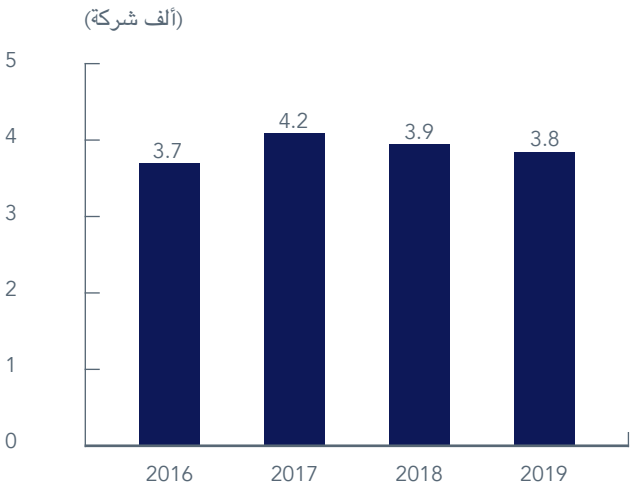

شكل 1 رصيد البنوك من عملائهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة بنهاية كل عام

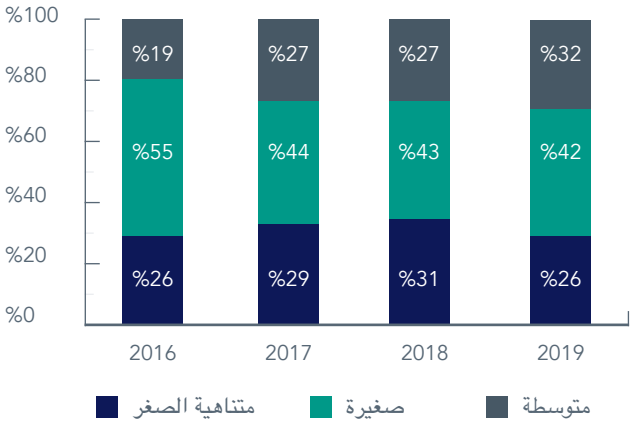

شكل 2 التوزيع النسبي لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاملت مع البنوك من حيث الحجم (2016-2019)

طلبات الإئتمان في عام 2019

شهد عام 2019 انخفاضًا ملحوظًا في إجمالي الطلبات الإئتمانية مقارنة بعام 2018، حيث بلغت قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة في عام 2019 حوالي 17.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 24.5 مليار ريال في عام 2018، أي بتراجع قدره حوالي 30%، (شكل رقم 3).

يأتي هذا التراجع على الرغم من نمو إئتمان شركات القطاع الخاص بحوالي 29% بين عامي 2019 و2018. لكن القطاع الخاص يشمل كذلك الشركات الكبيرة، وبمراجعة هذا المتغير على مستوى الأنشطة الاقتصادية الفرعية اتضح انخفاض نمو ائتمان عدد من القطاعات الفرعية، مثلا نجد أن قطاع الصناعة قد نما بنحو 5.1% لكن جاء هذا النمو من قطاعات فرعية محددة وهي: النفط، الغاز الطبيعي، الصناعات الثقيلة، في حين أن قطاعات الصناعات الأخرى قد انخفضت بنسبة 33% بين عامي 2019 و2018. كذلك فعلى الرغم من نمو ائتمان شركات القطاع الخاص في قطاع التجارة -أيضًا- بنحو 57%، إلا أن بعض أنشطتها الفرعية قد تراجع نموها مثل تجارة: المنتجات الصحية، المنتجات الزراعية، المنتجات الإلكترونية وغيرها، حيث يغلب الظن على عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن كثير من تلك الأنشطة الفرعية التي مرت بتراجع في ائتمانها المصرفي.

وفيما يخص توزيع قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة بين الشركات، فقد حافظت الشركات المتوسطة علي نصيب كبير منها بلغ 73% في عام 2019. في حين حلت الشركات الصغيرة ثانيةً بنصيب قدره 22% (شكل رقم 4)

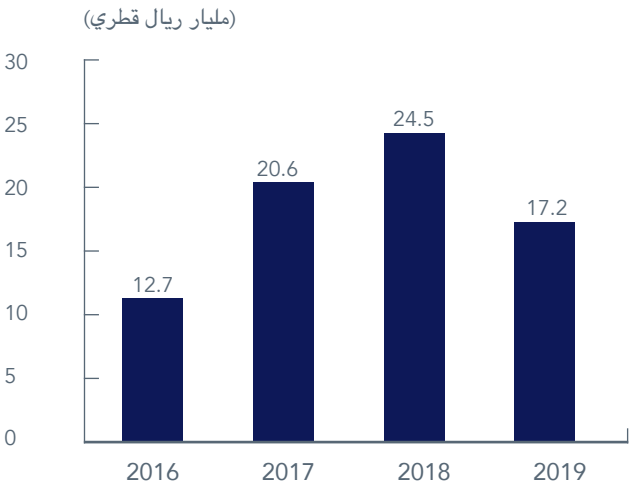

شكل 3 تطور قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة (2016-2019)

*ملاحظة: تشمل الطلبات الإئتمانية عدة أشكال منها طلبات القروض الجديدة، طلبات إعادة هيكلة قروض، سحب على المكشوف وغيرها.

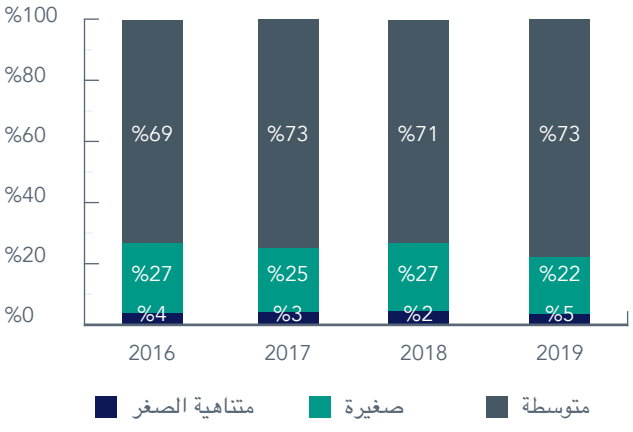

شكل 4 التوزيع النسبي لنصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة وفقًا لحجم الشركة

وعلى مستوى أحجام الشركات المختلفة، سجلت الشركات الصغيرة أعلى نسبة انخفاض في قيمة طلباتها الإئتمانية بين عامي 2019 و2018 قدرها (42%)، ثم الشركات المتوسطة بنسبة (29%)، على خلاف ذلك فقد ارتفعت الطلبات الإئتمانية المقبولة من الشركات متناهية الصغر بنسبة 63% مقارنة بالعام السابق (شكل رقم 5).

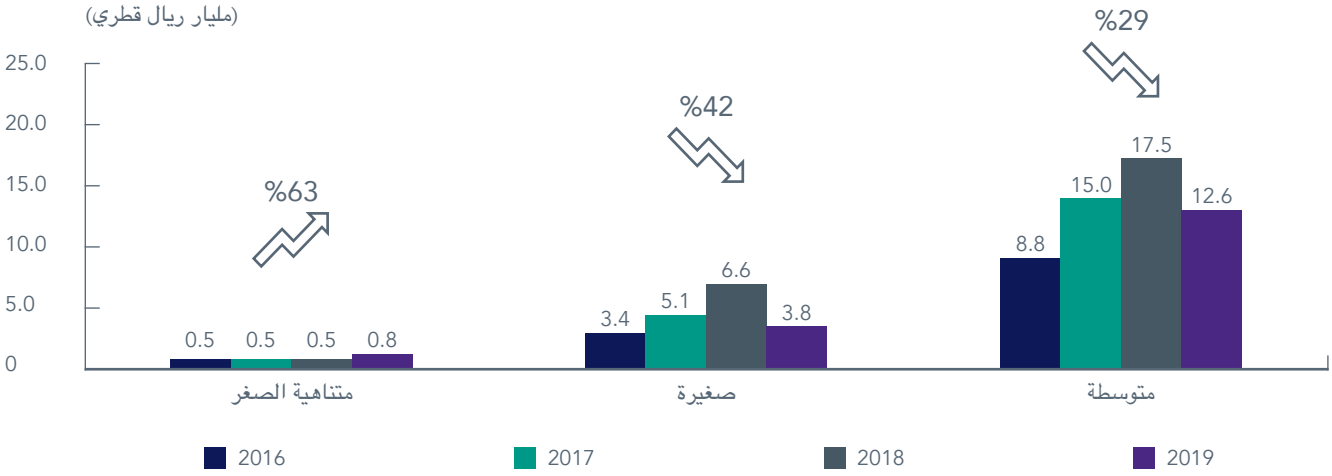

شكل 5 تطور قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة وفقا لحجم الشركة، ومعدل نموها بين عامي (2018-2019)

معدلات قبول/رفض طلبات الإئتمان

تحسنت معدلات قبول الطلبات الإئتمانية خلال عام 2019 -على نحو طفيف- مقارنة بعام 2018، حيث بلغت نسبة الطلبات الإئتمانية التي تم قبولها حوالي 92.4% (شكل رقم 6).

وبالنظر إلى نسب قبول طلبات الشركات من حيث حجمها (الشكل رقم 7)، تُظهر البيانات أن الشركات المتوسطة والصغيرة تتمتعان بأعلى نسب قبول لطلباتها الإئتمانية، حيث بلغت نسب قبول البنوك لطلباتهما الإئتمانية نحو 93.7% و93.3% على التوالي.

في حين أن الشركات متناهية الصغر تحسن بصورة ملحوظة معدل قبول طلباتها الإئتمانية لحوالي 88% في عام 2019 بعد أن سجلت 71.7% في عام 2018.

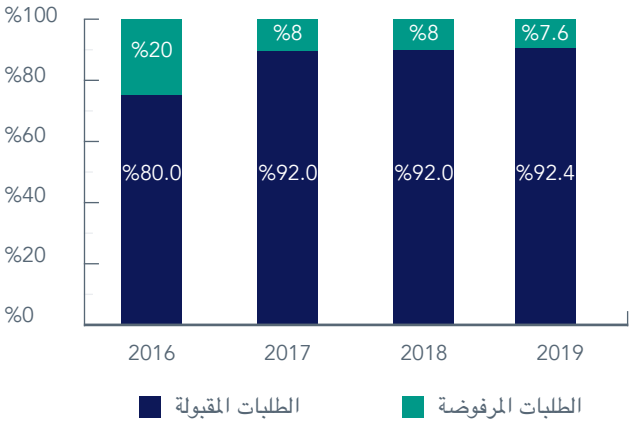

شكل 6 وضع الطلبات الإئتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (2016-2019)

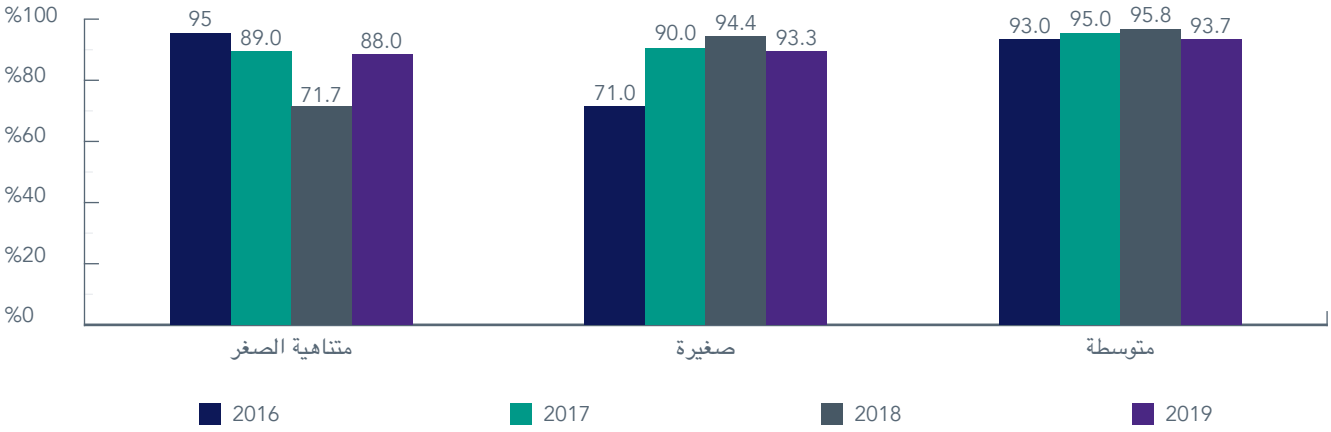

شكل 7 تطور نسب قبول طلبات الإئتمان وفقاً لحجم الشركة (2016-2019)

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الإئتمان

كما ذكرنا سابقًا فإن رصيد الإئتمان شركات القطاع الخاص ككل قد ارتفع بين عامي 2019 و2018 بحوالي 29%، ساهم في هذا النمو ائتمان الشركات العاملة في قطاعين رئيسيين هما قطاع التجارة وقطاع الخدمات، بنحو 50%، و47% عل التوالي، في حين انخفض نمو ائتمان في قطاعي المقاولات (5%)، والصناعة ما عدا الأنشطة الفرعية: النفط، الغاز، الصناعات الثقيلة، فقد انخفض رصيد ائتمان الأنشطة الفرعية الأخرى بنسبة بلغت 33%[1].

على الجانب الآخر، واصل رصيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإئتمان الزيادة عاما بعد آخر ليسجل حوالي 19.6 مليار ريال في عام 2019 (شكل رقم 8).

يذكر أن تلك القيمة مثلت حوالي 4.6% من إجمالي قيمة إئتمان القطاع الخاص (الشركات) التي سجلت حوالي 425.4 مليار ريال، مرتفعة عن العام السابقة (2018) التي سجلت 3.8%، (شكل رقم 9).

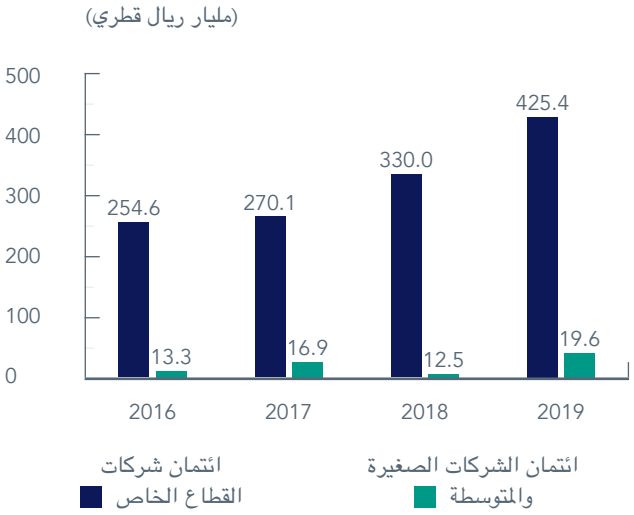

شكل 8 تطور رصيد الإئتمان لكل من "شركات القطاع الخاص" و"الشركات الصغيرة والمتوسطة" (2016-2019)

*ملاحظة: قام بنك قطر للتنمية بتجميع وتحليل بيانات رصيد الإئتمان وفقا لما توفر باستمارات جمع البيانات، أخذًا بالإعتبار القصور الذي قد يعتري بعض البيانات أو غياب بنك أو أكثر من المشاركة في استيفاء هذا البيان.

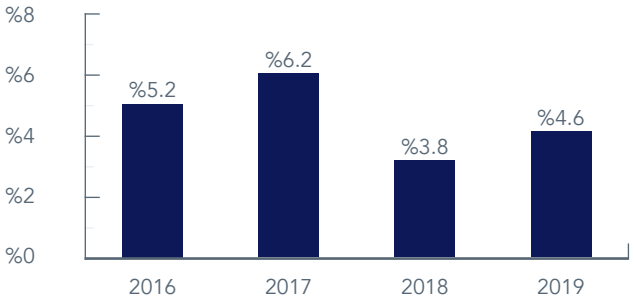

شكل 9 نسبة إجمالي رصيد إئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي إئتمان شركات القطاع الخاص

1 قام فريق العمل بحساب نمو ائتمان شركات القطاع الخاص (Private sector, corporate) بين عامي 2018 و2019 باستخدام بيانات مصرف قطر المركزي الواردة بـ "الميزانية الشهرية المجمعة للبنوك"، بأعداد متفرقة.

التوزيع القطاعي لطلبات الإئتمان المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة

يُظهر التحليل القطاعي لحصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الطلبات الإئتمانية المقبولة خلال الفترة من 2016 وحتى 2019 استحواذ الشركات العاملة بقطاعات: التجارة، والخدمات على النصيب الأكبر من الطلبات الإئتمانية المقبولة بنصيب قدره 66% في عام 2019 (شكل رقم 10).

كذلك فقد زادت حصة قطاع الصناعة من الطلبات الإئتمانية مسجلة حوالي 17% مقارنة بـ15% عام 2018. في حين انخفض نصيب قطاع الزراعة من 2.9% عام 2018 إلى حوالي 2% عام 2019.

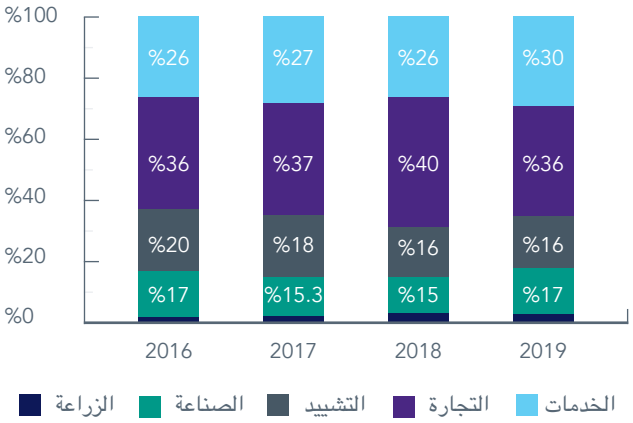

شكل 10

توزيع طلبات الإئتمان المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للقطاع (2016-2019)

الغرض من طلب الإئتمان

تتنوع الأغراض التي من أجلها تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بطلب الإئتمان من البنوك، وخلال الأعوام الأخيرة (2016-2019) تُظهر البيانات أن نسبة كبيرة من تلك الطلبات كانت لغرض النمو والتوسع (Growth & expansion). حيث كان هذا الغرض وراء حوالي 35.6% من إجمالي طلبات الإئتمان في عام 2019. تلا ذلك طلب الإئتمان بغرض "رأس المال العامل" بنسبة قدرها 27%.

وبتحليل البيانات المتاحة، يبدو أن هناك تقارب بين الشركات المختلفة من حيث هيكل أسباب طلب الإئتمان. حيث جاء غرض "النمو والتوسع"، بالمرتبة الأولى كأهم أسباب الشركات لطلب الإئتمان بين الشركات متناهية الصغر والشركات الصغيرة، في حين أنه بالنسبة للشركات المتوسطة جاء غرض "رأس المال العامل" في مقدمة الأسباب تلاه غرض النمو والتوسع.

وتشابهت الشركات متناهية الصغر والصغيرة في مجيئ غرض توفير "رأس المال العامل" كثان أسباب طلب التمويل. أما الشركات المتوسطة فجاء غرض "إنشاء مشروع جديد" كثالث أسباب طلب ائتمان بنسبة 16% (مقارنة بـ7%، و9% للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر).

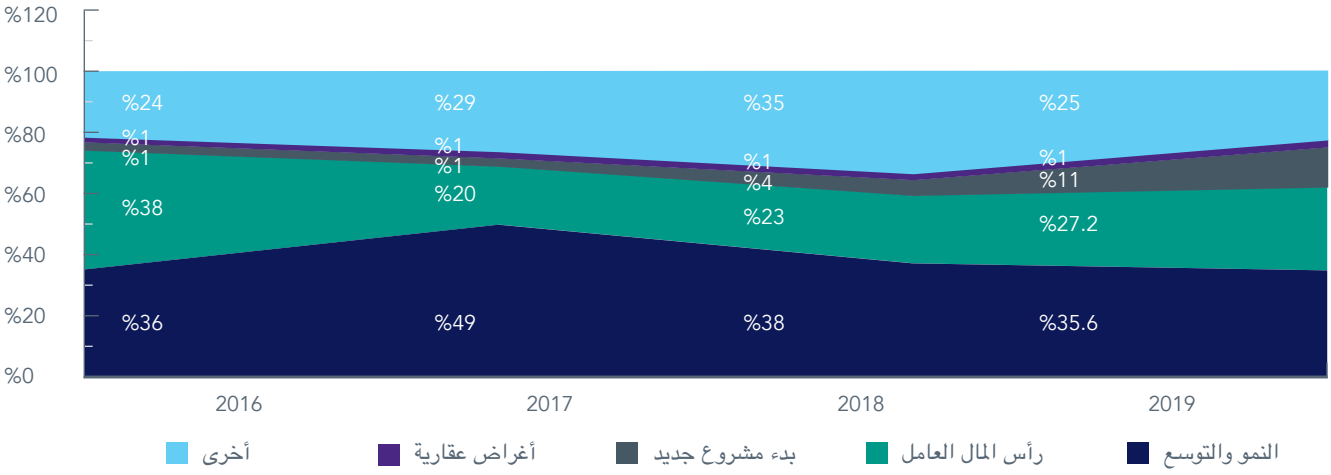

شكل 11 توزيع الطلبات الإئتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للغرض من الطلب

المنتجات الإئتمانية المطلوبة

على مستوى المنتجات الإئتمانية، في عام 2019 جاء منتج "تجديد/ هيكلة القروض الحالية" في مقدمة المنتجات المطلوبة بنسبة بلغت 26.6% من إجمالي المنتجات الإئتمانية المختلفة (شكل رقم 12).

وهذا قد يعني أن هناك عدد ليس بالقليل من الشركات يواجهون مشاكل أو عوائق تدفعهم إلى إعادة مناقشة شروط قروضهم الإئتمانية نتيجة لظروف الشركة أو ظروف السوق.

تلى ذلك بالمرتبة الثانية منتج "قرض جديد" بنسبة بلغت حوالي 20%.

وفي المقابل، تراجع منتج "قرض مقابل فواتير" إلى المرتبة الثالثة بين عامي 2019، و2018 بنسب بلغت 11.5%، و26% على التوالي.

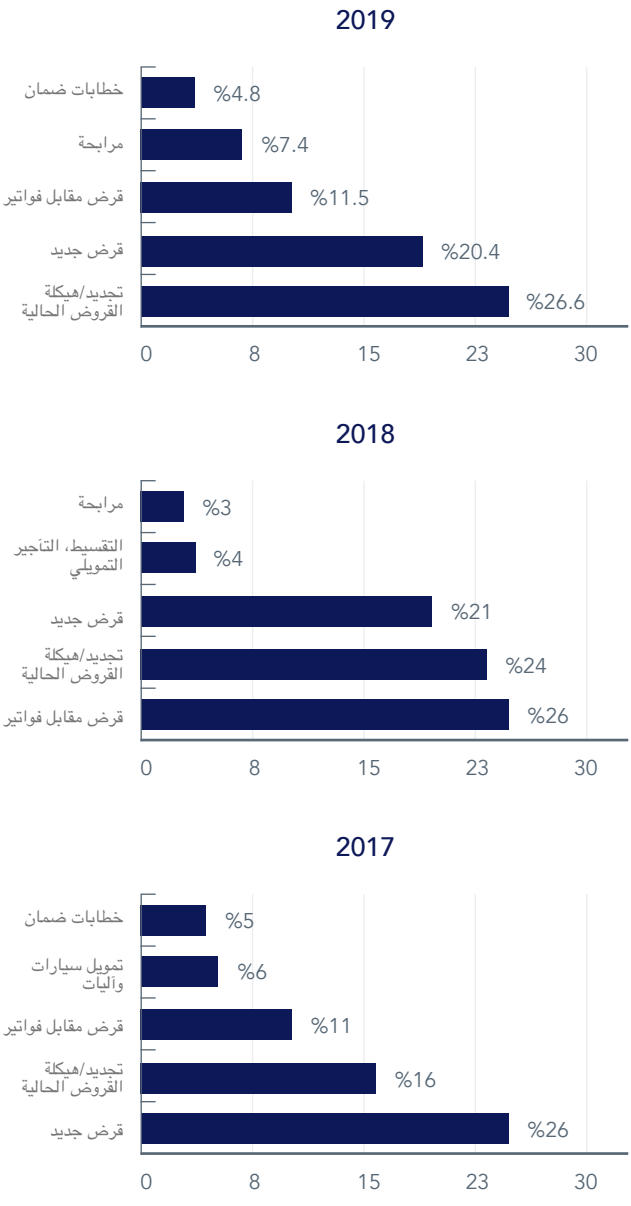

شكل 12

الأهمية النسبية للمنتجات الإئتمانية الأكثر طلبًا خلال الفترة، 2017-2019

كذلك فعلى مستوى نوع البنوك، جاء "تجديد/هيكلة القروض الحالية" في مقدمة المنتجات الإئتمانية المطلوبة سواء على مستوى المصارف الإسلامية أو البنوك التقليدية بنسب قدرها 26%، و31% على التوالي. في حين جاء منتج "قرض جديد" ثم "قرض مقابل فواتير" بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بالمصارف الإسلامية، أما بالبنوك التقليدية فقد جاء قرض مقابل فواتير" ثم "قرض جديد" بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي (شكل رقم 13).

يذكر أن البنوك التقليدية حافظت على حصتها الأكبر من قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة، فقد سجل نصيبها حوالي 61% مقابل 39% للمصارف الإسلامية في عام 2019، إلا أن حصة المصارف الإسلامية قد زادت مقارنة بعام 2018 التي سجلت فيها 31% (شكل رقم 14).

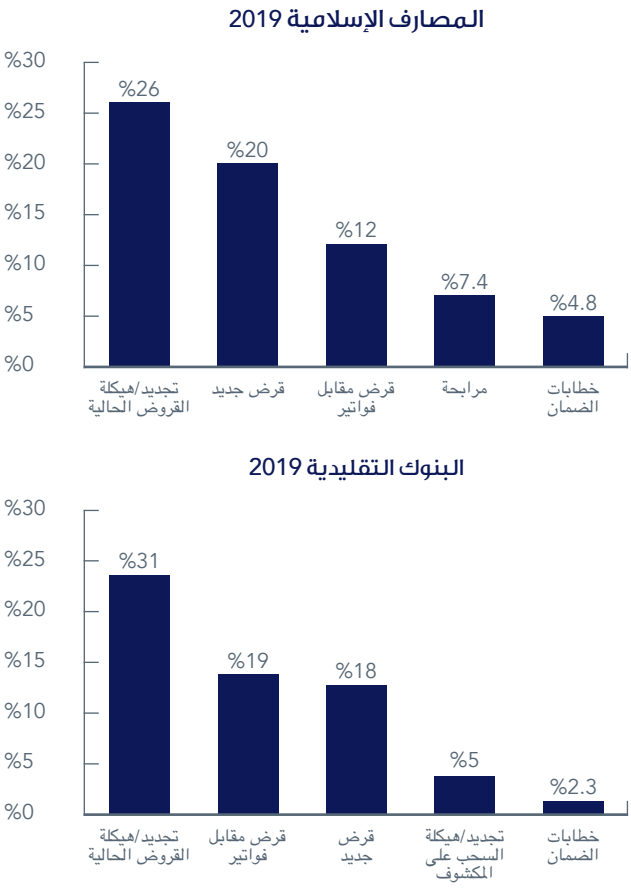

شكل 13 الأهمية النسبية للمنتجات الإئتمانية الأكثر طلبًا بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في عام 2019

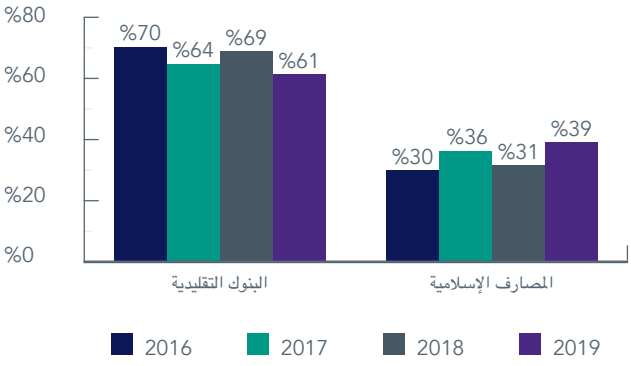

شكل 14 تطور الحصص النسبية للبنوك التقليدية والإسلامية من حيث قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة (2019-2016)

معدلات القروض المتعثرة

تظهر البيانات (الشكل رقم 15) أن معدل القروض المتعثرة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر قد سجل ما نسبته (5.1%) من المحفظة الائتمانية، مقارنة بنحو 5.9% في عام 2018.

ويوضح الشكل كذلك أن الشركات المتوسطة الحجم تمتعت بأقل معدل قروض متعثرة قدره (3.9%) مقارنة مع الشركات الصغيرة، ومتناهية الصغر والتي بلغت نسبتيهما 6.9% و8.3% على التوالي.

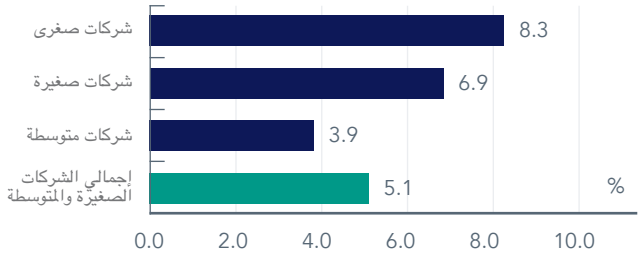

شكل 15 | معدلات القروض المتعثرة وفقًا لحجم الشركة (2019)

الملخص

بناء على المعلومات الواردة بالعرض السابق، يمكننا تلخيص أهم النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- شكلت الشركات صغيرة الحجم حوالي (42%) من رصيد البنوك من عملائهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة في عام 2019، تلتها الشركات المتوسطة (32%)، ثم متناهية الصغر (26%).

- من حيث قيمة طلبات الإئتمان، استحوذت الشركات متوسطة الحجم على حوالي 73% من قيمة إجمالي طلبات الإئتمان المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2019، تلتها الشركات الصغيرة بنصيب قدره 22%.

- سجلت قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة في عام 2019 للشركات المتوسطة وكذلك الصغيرة انخفاضًا قدره 29%، 42% على التوالي خلال العامين الأخيرين (2019/2018)، في حين ارتفعت قيمتها على مستوى الشركات متناهية الصغر بمقدار 63% خلال العامين المذكورين.

- تغيرت نسبة قبول الطلبات الإئتمانية خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 بدرجة طفيفة، حيث بلغت نسبة الطلبات الإئتمانية التي تم قبولها حوالي 92% في العامين الأخيرين.

- سجلت قيمة رصيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإئتمان حوالي 19.6 مليار ريال في عام 2019. مثلت تلك القيمة حوالي 4.6% من إجمالي قيمة إئتمان القطاع الخاص "للشركات"، مرتفعة عن عام 2018 حيث سجلت آنذاك 3.8%.

- على المستوى القطاعي، لم تحدث تغييرات كبيرة في أنصبة القطاعات الاقتصادية، فقد حافظت قطاعات التجارة، والخدمات على استحواذها على أغلب الإئتمان الموجهه للشركات الصغيرة والمتوسطة بنصيب قدره 66%، فيما شهدت حصة قطاع الصناعة من الطلبات الإئتمانية ارتفاعًا مسجلة حوالي 17% في عام 2019 مقارنة بـ15% عام 2018.

- تركزت أسباب طلبات الائتمان في عام 2019 من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في غرض "النمو والتوسع" بنسبة 35.6% وإن قلت عن عام 2018، يليه غرض "تمويل رأس المال العامل" بنسبة 27.2%.

- على مستوى المنتجات الإئتمانية، جاء منتج "تجديد/هيكلة القروض الحالية" في مقدمة المنتجات المطلوبة بنسبة بلغت 26.6% من إجمالي المنتجات الإئتمانية المختلفة.

- سجل معدل القروض المتعثرة في قطر ما نسبته (5.1%)، يذكر أن الشركات المتوسطة الحجم تمتعت بأقل معدل قروض متعثرة قدره (3.9%) مقارنة مع الشركات الصغيرة، ومتناهية الصغر والتي بلغت نسبتيهما 6.9% و8.3% على التوالي.